المنطق الصهيوني الذي يؤكد عليه ايجاباً. ان شعار «تحويل الصحراء الى مزارع غناء» الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية يعني، في جوهره، أحقية التملك على أرضية الفعالية الاقتصادية.

على أن هذا لا ينتقص البتة من جدارة دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. ليس بهدف تحرير سيف ديموقليس ليحصد عنق مشروع السلطة الوطنية المستقلة، ولا نفخ الصور لاعادة الحياة الى عظام الدولة الرميم، ولكن، تحديداً، بهدف تقييم الامكانات الاقتصادية للدولة العتيدة وتحديد الافق الذي تتيح لها هذه الامكانات ان تبلغه والموارد والسياسات التي يجب عليها أن توظفها وتتبناها لبلوغ هدف اقتصادي محدد. وبشكل اكثر تخصيصاً لتحقيق درجة معينة من الاستقلالية. واضح أن الفرق بين المنهجين لا يتعلق بالاسلوب بالضرورة بقدر ما يتعلق بالتضمينات التي تعزى الى النتائج. ان البحث في مبررات تأسيس دولة ما هو أمر على درجة من الاهمية والشمولية بحيث لا يجوز تركه في يد الاقتصاديين فحسب، خصوصاً اذا كان هؤلاء على مستوى كفاءة السيدة فيفيان بول. فاذا كانت السيدة بول تعتقد أن التساؤل عما اذا كان الفلسطينيون يشكلون شعباً ام لا هو تساؤل مشروع (ص ٣٣)، وان الفلسطينيين هم اردنيون (ص ٢٥)، وان قرار قمة الرباط المتعلق بوحدانية التمثيل الفلسطيني هو عقبة في وجه التسوية (ص ٣٧)، فما هو الذي تسعى الى اثباته بدراسة الجدارة الاقتصادية للضفة الغربية؟ بكلمات اخرى، اذا كانت السيدة بول ترى ان الجدارة الثقافية والاجتماعية والسياسية غير متوفرة في الدولة الفلسطينية، فماذا تجدي شبه الجدارة الاقتصادية التي «اثبتت» الباحثة توفرها؟ ماذا ينفع الدولة اذا نجحت في امتحان ادارة الاعمال وسقطت في السياسة والاجتماع والثقافة؟ أترانا نتحدث عن دولة أم عن شركة مساهمة؟ ان تأسيس الدول هو مسألة سياسية بالدرجة الاولى، والاقتصاد لا يعني شيئاً بدون توفر الهوية الوطنية والشرط التاريخي. ان دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، بالمعنى الايجابي الذي تطرقنا اليه قبل بضعة أسطر، لا يمكن ان تكون الا انطلاقاً من الاقرار المبدئي بأن الامكانية الاثنية والاجتماعية والسياسية متحققة. آنئذٍ، فقط، يمكن للباحث أن ينطلق لتحليل الشروط الاقتصادية.

على ضوء هذه المقدمة السريعة سوف اتناول بالعرض والتحليل الدراسات الثلاث المذكورة آنفاً التي بحثت في الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. وسوف انظم المراجعة تحت ثلاثة عناوين: المقدمات وأرضيات الانطلاق، معايير تقييم الجدارة الاقتصادية، وأخيراً النتائج والتضمينات التي توصلت اليها الدراسات المختلفة.

من المثير للاهتمام ان نلاحظ أن الدراسات الثلاث صدرت في النصف الثاني من العقد الماضي، أي خلال تلك السنوات التي لاح فيها، وهماً ام حقيقة، أن الدولة الفلسطينية تقع في حيز الممكن القريب ضمن اطار تسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ان الدولة الفلسطينية تبدو الآن للبعض اكثر نأياً عما كانت عليه منذ عقد مضى، الا ان اعتماد تحليل الجدارة الاقتصادية على الافتراض المبدئي بتوفر الجدارة السياسية يحيّد من اثر تباين التقييمات السياسية خلال الفترات المختلفة.

١ـ المقدمات وأرضيات الانطلاق

كتاب السيدة بول لا يستحق المراجعة في واقع الأمر. ذلك لأن الاخطاء المعلوماتية التي ارتكبتها تثير الحنق، وفهمها المسطح للمشكلة الفلسطينية يائس الى درجة تثير الأسى. على أن امتيازها الوحيد يكمن في أنها اصدرت كتاباً كاملاً، هو في الأصل اطروحة جامعية، مخصصاً لدراسة جدارة الضفة الغربية في وقت مبكر نسبياً.

بدأت الباحثة كتابها بفصل تمهيدي عرضت فيه الى بعض المبادئ الأولية المجترة لنظرية التطور الاقتصادي: مراحل روستو الشهيرة، نظرية نوركشه للتطور المتوازن وهيرشمان للتطور غير المتوازن، الشروط الضرورية للتصنيع حيث تحتل مسألة التصريف والاسواق مكان الصدارة: وناقشت السيدة بول عن حق بأن مفهوم التصريف، اذا ما اخذ بالعلاقة مع المساحة الجغرافية للدولة ومع عدد سكانها، يتجاهل